العنوان:	السوق السياسية
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	ع 66
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	أبريل
الصفحات:	46 - 47
رقم MD:	477631
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السلطة السياسية، أنظمة الحكم ، المشاركة السياسية ، الأحوال الساسية، النظم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/477631

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السوق السياسية

الدبلوماسي–خاص

السياسة ميدان واسع للتعامل بين فرقاء وفق منطق الربح والخسارة، فيه تتصارع مختلف الأطراف فتتصدر بعضها المشهد بقوة المنطق ووضوح البرهان، وبعضها بمنطق القوة وأحياناً بزيف وبهتان يخفي ضعف الحجة، فيما تتروى أطراف أخرى في أرجاء الميدان لقلة حيلتها وتكتفي بالمشاهدة.. وأيضاً بالترقب، وفي الكواليس يلتقي من لا يستطيع العيش إلا في الزوايا المظلمة وأجواء الدسائس و المؤامرات.

في الأصل، لولا اختلاف المشارب وتباين المآرب لما كانت حاجة لا تباع أساليب المناورات السلوكية في التصرفات والمراوغة اللفظية في الاتصال. إن استشعار الحاجة للتحلي بأقصى ما يمكن من مهارات التعامل بكل تبصر والتواصل بكل حكمة تكمن وراءه لتحقيق هدف معين، ومن الطبيعي أن يكون مختلفاً عما يريد آخرون تحقيقه إن لم يكن مناقضاً له، ثم إن التهافت نحو بلوغ الأهداف في أجواء من المنافسة التي لا تخلو من المعارك الدبلوماسية مرده الإدراك بأهمية الوقت وعلاقته الوثيقة بمفهوم السبق الذي يعني فرض وضع ما –بغض النظر عن مدى دستوريته وشرعيته– وترسيخ أركانه سريعاً على نحو يصعب إزالته بسهولة أو في وقت قصير، وكلما طال أمد بقائه قائماً متماسكاً تعمقت جذوره وتشعبت فروعه لتسيطر على حياة المجتمع، ليصبح لاحقاً أمراً واقعاً ومهيمناً على الدولة بأكملها سيفرض على من كانوا في السباق التعامل معه من موقع المعارضة بعدما خسروا امتحان الجدارة.

لا شك أن إثبات المصداقية الحقة وتجديد المواقف الثابتة على المبادئ هي مدعاة لنيل الثقة المنشودة في أي أمر كشرط للاعتراف به، فعلى قدر حجم الثقة الممنوحة تحصل المساندة الواسعة، ما عني جدارة احتلال مكانة لائقة به، وهذا في حد ذاته مبرر كافٍ لتأييده لاحقاً بالمطالبة به على مختلف المستويات الشعبية والنقابية والحزبية والبرلمانية كأن يكون مشروعاً سياسياً مثلاً يحمل من الطموح ما يعكس صدى ما في النفوس من آمال عريضة، ثم يتبعها منطقياً جهود الدعم المطلوبة اعتقاداً بضرورة التمكين للمشروع في الميدان العملي من أداء دوره التفاعلي و المؤثر في محيطه الوطني وربما الإقليمي أو العالمي. إذا تبلورت ملامح مشروع سياسي جديد كقانون إصلاح سياسي، أو مراجعة الدستور بتعديله جزئياً، أو تغييره كلياً، أو اقتراح إثراء قانون ما بمواد أخرى من باب التكيف مع معطيات الواقع الجديد في حياة الأمة فإن أول ما يخالج الخاطر هو الجدوى منه.. التي تعني مباشرة مقدار ما يحمله من منافع لأفراد المجتمع وحجم أثره في ترقية حياتهم السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا أول ما ينبغي توفير الإجابات الوافية عنه قبل أن يتسلل المشروع إلى الرأي العام، كما سيتبادر إلى الذهن كيفية تنفيذه والتوقيت المناسب له، فالمعلوم أن عرض قانون جديد أو قانون معدل أو متمم في غير وقته المناسب يفقده الكثير من بريقه ولا يتمتع بالالتفاف الوطني حوله مهما كان إعداده جيداً ومضمونه مطلوب لتطوير المنظومة القانونية في البلاد أو لتدعيم مسار إصلاحات سياسية، وهو نفسه إذا لم يحسن تسويق أفكاره الأساسية إعلامياً أولاً، ثم فتح النقاش الوطني على مستوى النخب المثقفة حول محاوره الرئيسية لتعبئة الرأي العام الداخلي لصالحه تمهيداً لخلق قناعة رسمية بضرورته كمطلب وطني، فلا شيء يمكن أن يحقق القبول السريع به إذا ما تم عرضه فجأة، إذ سيستهلك وقع الدهشة قدرة الاستعداد لفهمه، وكل تأخر في الاستجابة له يفقده رصيداً هاماً في تقبل العقول له ورضا النفوس واطمئنانها به، وبدون اختيار الوقت المناسب ستكون الفرصة مواتية للخصوم في المعارضة لتسويفه والتقليل من شأنه باختلاق المعوقات التي تبرر زعمهم عدم قابليته للتطبيق العملي، وسترى الساحة

السياسية تعج بمئات الشخصيات جاهزة للعب كل الأدوار؛ حاضرة تترقب فقط الصورة الجديدة للمشهد السياسي لتحديد مجالات اختراقه والنفاذ إليه.

إنها أجواء ساخرة من عدم التفريق بين مصالح الأشخاص ومصالح الأحزاب وشؤون الدولة، ساخرة من مسلسل لا يريد أن ينتهي بين فرقاء لا يريدون الامتثال لقواعد اللعبة الديمقراطية، وقد يبلغ بهم الضيق إلى عدم اعترافهم بنتائج صندوق انتخابي جاءت بعيدة عما كانوا يتوقعون، حتى و إن تعلق الأمر بقضايا حيوية تمثل مسألة إنقاذ وطني لتقوية اللحمة الشعبية وتحصين الأمة وضمان سلامتها وأمنها، فلا شيء من هذا يهم في ساحة سياسية ضاقت بطمع المتلهفين للسلطة على ما رحبت.

ساحة لا تعترف بالنوايا الطيبة مهما بلغ نبل أصحابها، إنها ساحة لضجيج أصحاب المناورات وصخب المزايدين يفرضون هذا ويزيحون آخر من منافسة قلما كانت شريفة تماماً، إنها سوق للمصالح ومعرض للآراء وصالون مفتوح للأفكار وعليها تتحدد الأطراف الأجدى نفعاً من قبل فاعلين كبار ونافذين متسلطين يتمركزون في مفاصل دواليب النظام لا مجال فيها عندهم لمفهوم التسامح وقبول الاختلاف كمصدر ثراء للمجتمع، ولذلك فليست هذه الأطراف المختارة بالضرورة تكون دوماً الأكثر صلاحاً.

إن إغراءات الحكم تدفع إلى حدة المنافسة عليه وتخلق تضخماً جامحاً في الأطماع السياسية في بعض النفوس الضعيفة من زاوية ما يعنيه الحكم من جبروت السلطة وغلبة النفوذ الذي يغيب العقول عن إدراك قيمة المتلازمة الأساسية (الأمن و التنمية) وفهم حيويتها التي تعني مباشرة التنمية بعدل وإنصاف تحت غطاء الأمن وستار الاطمئنان وفي ظل السلام وأجواء الاستقرار، ومثل هؤلاء الضعفاء تراهم عادة يجيدون لعبة الاستغلال السياسي للأمن لخلق الذرائع والمبررات من أجل قمع الخصوم وردع المنافسين وينفذها بالوكالة من لا ثقافة سياسية لهم، همهم الوحيد الكسب وإثبات أن مطلق ولائهم في منتهى طاعتهم وأن خالص امتنانهم في دقة تنفيذهم للأوامر مهما كانت طبيعتها وقسوتها.. ولهؤلاء جميعاً مخططات يرون من ورائها تمكيناً لهم، وإلا ما تكبدوا مشقة الصراعات وعناء النزاعات.

ومن الطبيعي أن تكون هذه المخططات موجهة لعامة الشعب، فعليهم ستطبق الأحكام والقرارات ومنهم سيتم جني المكاسب، فالشعب هنا مستهلك مفيد لكن غير مستفيد.

إن البرامج الانتخابية للمرشحين في انتخابات الرئاسة، أو الانتخابات التشريعية هي سلعة سياسية تنشد الرواج والانتشار بالترويج والدعاية لها من خلال حملات انتخابية موجهة لاستمالة الناخبين الذين سيختارون من بين البدائل أفضلهم، وقد لا يكون بالضرورة أيضاً الخيار الأمثل الذى يأمله عموم المواطنين، لأنه إذا آلت الأمور يوماً بيدهم فستكون على شاكلة (الشعب يريد....) وما سيتبع ذلك من مستجدات لم تعد آثارها تخفى على أحد.

> إذا تبلورت ملامح مشروع سياسي جديد كقانون إصلاح سياسي أو مراجعة الدستور فإن أول ما يخالج الخاطر هو الجدوى منه.

إنه التحول الكامل في المشهد السياسي، التغيير الجذري في موازين القوى الداخلية، اضطراب اقتصادي عميق، اهتزاز اجتماعي خطير، اختلال سلم القيم والمبادئ، الميل اللافت للعنف بكل مظاهره.. إنها فوضى المكان والزمان التي لا تقل سوءاً عن سلبيات الفترة التي سبقتها؛ لأن الشعب الذي عانى هزال حاكمه وحاشيته أصبح فجأة بدون لأحاكم أصلاً وبدون قيادة... وهذه هي كارثة كل كيان ليس له رأس حكيم مدبر يقوده في كل الظروف.

الشارع السياسي فضاء واسع تنشط في أرجائه النخب المثقفة من سياسيين ،ومفكرين ومحللين، ومتابعين ومراقبين، ورجال إعلام، ومسؤولين سابقين في الحكومة والدولة ومختلف الشخصيات التاريخية والوطنية المتقاعدين.. كلهم وغيرهم من أحزاب سياسية موالية و معارضة ونقابات عمالية واتحادات مهنية ومنظمات وطنية.. يشكلون في مجموعهم رأياً عاماً داخل الدولة بإمكانه في حالة إيجابية مع السلطة أن يمثل قوة دعم هائلة للتسويق الجيد لمشاريعها السياسية وتمريرها السهل نحو التطبيق.

هذه الإيجابية لا تتحقق سريعا لمجرد تلقي كلمات في عبارة، كما لا تغني عنها الإشارة؛ إنما هي نتيجة عمل ميداني مستمر وجهد تنموي متواصل ونشاط حي ودؤوب وحملات جماهيرية واسعة من التواصل والاتصال في ظل الوضوح التام والشفافية والنزاهة لا تقصي أي طرف تحت أحكام سابقة ولا مجال فيها للتهميش بزعم الاختلاف في المنطلقات والتوجهات، بغير كل ذلك فلا لوم إذا لاحت في أفق الحياة السياسية بوادر التذمر والامتعاض ومظاهر الاحتجاجات المؤدية في النهاية إلى العزوف عن المشاركة في المشاريع السياسية والانصراف عنها، ومن ثمة الدخول في مرحلة مضطربة بين قوى المجتمع مع السلطة، بهذا المنطق تتحدد طبيعة العلاقات وعلى هذا الأساس يمكن وبسهولة إدراك قوة أو هشاشة البنيان الوطني من سوقه السياسية.